

النشر الإلكتروني - مجلة الحكمة
رقم : ١٢/٦٤
تاريخ : ١٧/٠٦/١٤٤٦هـ الموافق ١٨/١٢/٢٠٢٤م

اليمين كوسيلة إثبات في الدعاوى المدنية والتجارية وفق نظام الإثبات السعودي الحديث : دراسة تطبيقية

إعداد

د. عمار شاكر تركستاني

حاصل على درجة الدكتوراة في العلوم القانونية من جامعة

SOUTHERN METHODIST UNIVERSITY

اليمين كوسيلة إثبات في الدعاوى المدنية والتجارية وفق نظام الاثبات السعودي الحديث: دراسة تطبيقية.

المقدمة:

فاليمين يعد من أهم الوسائل الاثبات في نظام الاثبات السعودي والشريعة الإسلامية، فاليمين يجمع بين الطابع الديني والقانوني والأخلاقي. إذ ينظر إليها في المجتمعات ذات المرجعية الدينية ومنها المجتمع السعودي، وهو الذي يبنى أساس علاقاته ببعضه البعض على أساس مرجعي ديني، حيث يعتبر هذا المجتمع أن اليمين هو تعهد أمام الله والقضاء بقول الحقيقة. أما من الناحية القانونية، فإن اليمين توجه وفق ضوابط حددها المنظم السعودي وخصوصاً في نظام الاثبات الصادر في 26 جمادى الأولى 1443 هـ، الموافق 30 ديسمبر 2021، سواءً أكانت اليمين المتممة والتي تدعم الأدلة القائمة من قبل المدعي، أو اليومين الحاسمة والتي تحسم النزاع القائم. ويلجأ القاضي في المملكة العربية السعودية الى اليمين في حالة غياب الأدلة الكافية أو عند تعادل الحجج بين أطراف النزاع. وقد عرف اليمين علماء الشريعة الإسلامية على أنها استشهاد الله عز وجل على قول الحق مع الشعور بهيبة المحلوف به وجلاله والخوف من بطشه وعقابه.¹ كما أن المنظم السعودي قد منح اليمين مكانة مميزة بإعتبارها وسيلة إثبات حاسمة، خاصة في ظل الحالات التي تنعدم فيها الأدلة المادية أو تعادل الحجج بين أطراف الدعوى. أما من ناحية الطابع الأخلاقي فيضفي اليمين عليها قوة معنوية تجعل الكثير من الناس يترددون في أدائها إن لم يكونوا صادقين.

¹ رسال الاثبات. الجزء الثاني. أحمد نشأت. دار الفكر العربي. القاهرة. 1972. ص 71.

أما من حيث مشروعية اليمين في الشريعة الإسلامية فقد وردت في القرآن والسنة آيات وأحاديث تدل على مشروعيتها في الشريعة الإسلامية. فعلى سبيل المثال، في القرآن الكريم قال الله تعالى (لا يؤاخذكم الله في أيمانكم، ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الايمان)². كذلك في السنة النبوية الشريفة فقد وردت أحاديث كثيرة منها قول النبي محمد صلى الله عليه وسلم (لو يعطى الناس بدعواهم، لادعى أناس دماء رجال وأموالهم، ولكن اليمين على المدعى عليه)³.

في التطبيق العملي لليمين في المحاكم السعودية، تتجلى أهميتها في العديد من القضايا، سواء كانت مدنية أو تجارية. إذ يلجأ القاضي إلى اليمين كوسيلة لإثبات الحقوق المالية التي تفتقر إلى المستندات الكافية أو لحسم النزاعات الناشئة عن العقود والمعاملات التجارية. ومع ذلك، يواجه التطبيق العملي لليمين تحديات متعددة، أبرزها إساءة استخدامها كأداة ضغط من بعض الأطراف، أو التلاعب بها من خلال الحلف كذباً لتحقيق مكاسب غير مشروعة. مثل هذه الممارسات تطرح تساؤلات أخلاقية وقانونية حول سبل ضبط استخدام اليمين وضمان عدم الانحراف عن هدفها الأساسي المتمثل في تحقيق العدالة وإنصاف الأطراف.

أيضاً تتطلب دراسة اليمين وتطبيقاتها العملية في المملكة العربية السعودية إدراكاً عميقاً للأسس النظرية التي تُنظمها، مع تحليل الواقع القضائي السعودي لفهم دورها في تحقيق العدالة. ومن هذا المنطلق، تظهر أهمية تطوير الإطار القانوني المنظم لليمين بهدف منع إساءة استخدامها وضمان تحقيق أهدافها الأساسية المتمثلة في الإنصاف وصور الحقوق.

² القرآن الكريم. سورة المائدة. آية 89

³ صحيح مسلم (كتاب الاقضية). الامام مسلم بن الحجاج بن مسلم. دار طيبة للنشر والتوزيع. الرياض. 2006.

منهج البحث:

فالباحث في هذا البحث سوف يعتمد على المنهج الوصفي التحليلي التطبيقي، لكي يضمن للمتلقي تغطية شاملة للموضوع من الناحيتين النظرية والعملية. ولكي يبرز التفاعل بين النصوص القانونية والممارسات القضائية، مما يعزز الدراسة العملية. كما يتيح هذه المنهج اقتراح حلول عملية للمشكلات المتعلقة باستخدام اليمين استناداً الى تحليل علمي وواقعي.

أهمية البحث:

تكمن أهمية دراسة اليمين في تعزيز العدالة وتحقيق الإنصاف، باعتبارها وسيلة حاسمة تلجأ إليها عند تعذر تقديم أدلة كافية لحسم النزاعات. كما تسهم هذه الدراسة في ترسيخ المصادقية ورفع مستوى المسؤولية الأخلاقية، إذ تعد اليمين اختباراً للأمانة والصدق، مما يعزز وعي الأفراد بأبعادها الأخلاقية والدينية والاجتماعية، ويحثهم على احترامها وعدم الاستخفاف بها.

إضافةً إلى ذلك، تبرز أهمية دراسة اليمين في معالجة التحديات التي تواجه استخدامها، مثل إساءة توظيفها أو التحايل عليها، وتحديد المشكلات المرتبطة بها، مما يتيح تقديم حلول فعّالة لضمان تحقيق الغاية منها في تعزيز العدالة وحماية الحقوق.

الإطار النظري للبحث:

موضوع اليمين امام القضاء السعودي يعتبر من أهم المواضيع الحالية في المملكة العربية السعودية خصوصاً وان المنظم السعودي قد اعتبر اليمين وسيلة إثبات قانونية ذات أهمية كبيرة نظم أحكامها في نظام الاثبات الحالي. وان المنظم قد استند في أحكام اليمين على الشريعة الإسلامية كونها المصدر الأساسي للتشريع في المملكة العربية السعودية، والتي قد نص عليها النظام الأساسي للحكم في المملكة

العربية السعودية في مادته السابعة والتي نصت على أنه (يستمد الحكم في المملكة العربية السعودية سلطته من كتاب الله تعالى، وسنة رسوله. وهما الحاكمان على هذا النظام وجميع أنظمة الدولة)⁴.

وأن المنظم السعودي لم يضع تعريفاً عاماً لليمين، وبدلاً من ذلك فقد ركز المنظم السعودي على تعريف أنواع اليمين مثل اليمين الحاسمة أو اليمين المتممة، وقد تعامل المنظم السعودي مع اليمين في سياق أهميتها ووظيفتها كوسيلة إثبات أمام القضاء.

وبما أن المنظم السعودي لم يقيم بتعريف اليمين بشكل شامل، فاتجه الباحثون والفقهاء والقانونيون إلى تعريفها بناءً على النصوص الشرعية والقانونية، ومن ضمن هذه التعريفات هي:

اليمين هي وسيلة إثبات قانونية ذات طابع ديني وأخلاقي، يلجأ إليها أحد أطراف النزاع أمام القاضي لإثبات حق أو دفع ادعاء بناءً على القسم بالله.⁵

كذلك اليمين هي إجراء قانوني يسمح لأحد أطراف النزاع في المحكمة بالحلف بالله لإثبات صحة ادعاءاته أو نفي ما يدعيه الطرف الآخر، وذلك عندما لا تتوافر أدلة قاطعة.⁶

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في العديد من النقاط التي تظهر في الواقع العملي الذي يعيشه القضاء عند تطبيق اليمين كوسيلة إثبات. حيث إن الاختلافات في تطبيق اليمين من قبل القضاء يؤدي إلى التفاوت والتباين

⁴ النظام الأساسي للحكم. أصدر عام 199 / 3 / 1

⁵ أحكام الإثبات في النظام القضائي السعودي. محمد عبد الحميد. جدة: مكتبة القانون. (2015). ص 45

⁶ اليمين وأثرها في القضاء السعودي. عبد الله الحما. دار النهضة العربية. الرياض. 2016. ص 78

في اصدار الاحكام، وبالتالي هذا يؤدي الى عدم العدالة في اصدار الاحكام. كذلك إساءة استخدام اليمين واستغلالها من قبل بعض الافراد والشركات يؤدي الى زعزعة الثقة في استخدام وسيلة من الوسائل المهمة التي أقرتها الشريعة الإسلامية. ومن المشاكل التي تظهر عملياً لدى القضاء هي ضعف توثيق المعاملات سواءً في المعاملات المدنية أو التجارية، مما يؤدي الى الاعتماد المبالغ على أداء اليمين، مما يفتح مع باب إساءة استخدام اليمين.

أهداف البحث:

إن الهدف الأساسي من هذا البحث هو تحقيق العدالة من خلال التطبيق السليم لوسيلة اليمين، وكذلك تحليل المشكلات العملية مثل إساءة استخدام اليمين، ومدى تأثير ذلك على تحقيق العدالة. بالإضافة الى تسليط الضوء على ما أقره المنظم السعودي من مواد متعلقة باليمين في نظام الاثبات، وتحليل نماذج من الاحكام القضائية الصادرة من قبل وزارة العدل السعودية والتي اعتمدت على اليمين، بهدف توضيح دورها في حسم النزاعات القضائية.

أسئلة البحث:

1. هل يحق لقاضي الموضوع توجيه اليمين الحاسمة:
2. هل يحق لطالب اليمين أن يرد يمين خصمه بعد تأديتها؟
3. هل يؤخذ بيمين الوكيل الشرعي؟
4. هل يحق لقاضي الموضوع أو أحد أطراف النزاع أن يطلب يمين الشخصية الاعتبارية؟
5. هل تجوز الوكالة في اليمين؟

6. هل يجوز توجيه اليمين للصبي غير المكتمل سن الرشد؟
7. هل يعتبر الولي والوصي والقيم أشخاص اعتباريين؟
8. متى يتم طلب اليمين الحاسمة؟
9. هل يجوز توجيه اليمين الحاسمة في الحقوق غير المالية؟
10. هل يجوز توجيه اليمين في اثبات العرف؟
11. هل الحكم الصادر في موضوع اليمين يحوز حجية الامر المقضي؟
12. هل يجوز توجيه اليمين الحاسمة على سبيل الاحتياط؟

خطة البحث:

قُسم البحث إلى: مقدمة، وثلاث مباحث، وخاتمة.

المقدمة: وتشمل على: منهج البحث - أهمية البحث - الإطار النظري للبحث - مشكلة البحث - أهداف البحث - أسئلة البحث - خطة البحث.

المبحث الأول: مفهوم اليمين وتطبيقاتها في القضاء السعودي. وتحت ثلاث مطالب:

المطلب الأول: تعريف اليمين. وتحت فرعان:

الفرع الأول: اليمين غير القضائية.

الفرع الثاني: اليمين القضائية.

المطلب الثاني: الشروط العامة لليمين القضائية في المحاكم السعودية. وتحتة فرعان:

الفرع الأول: الشروط الموضوعية.

الفرع الثاني: الشروط الإجرائية.

المطلب الثالث: مكان أداء اليمين. وتحتة فرعان:

الفرع الأول: أداء اليمين أمام المحكمة.

الفرع الثاني: أداء اليمين خارج المحكمة.

المبحث الثاني: أنواع اليمين. وتحتة مطلبان: أنواع اليمين في المحاكم السعودية. وتحتة مطلبان.

المطلب الأول: اليمين الحاسمة. وتحتة أربعة فروع:

الفرع الأول: توجيه اليمين الحاسمة.

الفرع الثاني: وقت توجيه اليمين الحاسمة.

الفرع الثالث: خيارات الموجهة له اليمين الحاسمة.

الفرع الرابع: تعدد اليمين الحاسمة.

المطلب الثاني: اليمين المتممة. وتحتة خمسة فروع:

الفرع الأول: ماهية اليمين المتممة.

الفرع الثاني: شروط توجيه اليمين المتممة.

الفرع الثالث: من يؤدي اليمين المتممة.

الفرع الرابع: أثر النكول عن اليمين المتممة.

الفرع الخامس: تعدد المدعين.

المبحث الثالث: توجيه اليمين في المحاكم التجارية. وتحتة خمسة مطالب:

المطلب الأول: توجيه اليمين للتاجر الفرد. وتحتة ثلاثة فروع:

الفرع الأول: توجيه اليمين للتاجر.

الفرع الثاني: طلب من له حق طلب توجيه اليمين للمباشر المفوض بالتصرف

والاقرار.

الفرع الثالث: توجيه اليمين على المؤسسات ذات الفروع المتعددة.

المطلب الثاني: توجيه اليمين للشخصية الاعتبارية التجارية.

المطلب الثالث: توجيه اليمين لشركات تحت الإفلاس.

المطلب الرابع: توجيه اليمين للشركات تحت التصفية.

المطلب الرابع: توجيه اليمين للشركات ذات الفروع المتعددة.

المطلب الخامس: أثر عدم آداء من يمثل الشركة لليمين.

الخاتمة: وفيها أبرز النتائج.

المبحث الأول: مفهوم اليمين وتطبيقاتها في القضاء السعودي.

المطلب الأول: تعريف اليمين.

تعرف اليمين على أنها تأكيد الحكم بذكر معظم، على وجه مخصوص.⁷ كما تم تعريفها بأنها هي استشهاد الله عز وجل على قول الحق مع الشعور بهيبة المحلوف به وجلاله والخوف من بطشه وعقابه.⁸ كذلك عرفت اليمين على أنها تأكيد الشيء، أو الحق، أو الكلام إثباتاً، أو نفياً، بذكر اسم الله أو صفة من صفاته.⁹

أما من حيث مشروعية اليمين في الشريعة الإسلامية فقد وردت في القرآن والسنة.

ففي القرآن فقد قال الله تعالى (لا يؤاخذكم الله في أيمانكم، ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الايمان).¹⁰

أما في السنة فقد وردت أحاديث كثيرة منها قول النبي محمد صلى الله عليه وسلم (لو يعطى الناس بدعواهم، لادعى أناس دماء رجال وأموالهم، ولكن اليمين على المدعى عليه).¹¹

واليمين قد تضمنتها معظم الأنظمة والقوانين الحديثة ورتبت إجراءاتها، كذلك تناول شراح القانون موضوع اليمين، وأيضاً فقهاء الشريعة الإسلامية.

⁷ كشف القناع عن متن الاقناع. منصور يونس البهوتي. عالم الكتاب. بيروت. 1983. 6 / 226.

⁸ رسال الاثبات. الجزء الثاني. أحمد نشأت. دار الفكر العربي. القاهرة. 1972. ص 71.

⁹ الوجيز في الفقه الإسلامي. الدكتور وهبة الزحيلي. الجزء الثاني. دار الفكر. دمشق. 2007. ص 549.

¹⁰ القرآن الكريم. سورة المائدة. آية 89.

¹¹ صحيح مسلم (كتاب الاقضية). الامام مسلم بن الحجاج بن مسلم. دار طيبة للنشر والتوزيع. الرياض. 2006.

ص 367-369. مرجع سابق.

أما عن المنظم السعودي فقد قام بوضع باب كامل عن موضوع اليمين في نظام الاثبات.

واليمين في الدعاوى التجارية لها أهمية كبيرة في ظل حرية الاثبات وفي ظل العرف التجاري وفي ظل الاعتماد على القرائن بتوسع، ولذا ترد اليمين في الكثير من الاحكام التجارية، ففي ظل التوسع في الاثبات فكثيراً ما يلجأ القضاء التجاري لليمين وذلك ليسند القرائن والأعراف التجارية.

واليمين نوعان وهما يمين قضائية ويمين غير قضائية، فاليمين القضائية هي التي تحلف في مجلس القضاء، واليمين غير القضائية هي التي لا تكون في مجلس القضاء. وسيقوم الباحث بتفصيل اليمين غير القضائية أولاً ومن ثم اليمين القضائية.

الفرع الأول: اليمين غير القضائية:

فاليمين غير القضائية هي التي تحلف في غير مجلس القضاء باتفاق الطرفين. وهذه اليمين لم يتكلم عنها المنظم السعودي في نظام الاثبات ولا في أي من الأنظمة الأخرى الصادرة من المنظم السعودي. والسؤال هنا في حال قام الخصم بحلف اليمين في غير المجلس القضائي فهل يعتد به في المجلس القضائي؟

فالأصل عدم الاعتداد بها أمام القضاء، إلا أن هنالك بعض علماء القانون قد أجازها بعدم الامتناع بالأخذ باليمين غير القضائية كقرينة في حال إثبات اليمين عن طريق الشهود والقرائن، وتبريرهم في ذلك بأن القاضي له مطلق الحرية في استنباط القرينة القضائية.¹²

¹² رسالة الاثبات. الجزء الثاني. أحمد نشأت. ص 187. مرجع سابق.

الفرع الثاني: اليمين القضائية:

فاليمين القضائية هي التي تؤدي في مجلس القضاء. وهي على نوعان، اليمين الحاسمة واليمين المتممة. وقد قام المنظم السعودي في نظام الاثبات في المادة 92 بالفرقة بين كل من اليمين الحاسمة واليمين المتممة وهي على النحو التالي (1- اليمين الحاسمة: هي التي يؤديها المدعى عليه لدفع الدعوى، ويجوز ردها على المدعي، وفقاً للأحكام الواردة في هذا الباب. 2- اليمين المتممة: هي التي يؤديها المدعي لإتمام البينة، ولا يجوز ردها على المدعى عليه، وفقاً للأحكام الواردة في هذا الباب). وأن اليمين القضائية هي التي تهمنا في هذا البحث لذا سيتم تفصيل كل من اليمين الحاسمة واليمين المتممة لاحقاً في هذا الباب.

المطلب الثاني: الشروط العامة لليمين القضائية في المحاكم السعودية:

حتى تصح اليمين لا بد من أن تتوافر فيها شروط موضوعية وشروط إجرائية قد قام نظام الاثبات بتبيانها، فما هي شروط أداء اليمين؟

الفرع الاول: الشروط الموضوعية.

هنالك العديد من الشروط الموضوعية الواجب توافرها لأداء اليمين، منها ما يتعلق بالحالف، ومنها ما يتعلق بمحل الحلف، ويمكن إجمال هذه الشروط بالتالي:

- 1- ان يكون المدعى عليه منكرًا لحق المدعي، فنظام الاثبات قد ذكر في مادته 3 فقرة 1 على أن (البينة على من إدعى، واليمين على من أنكر). وكذلك نصت المادة 95 في فقرتها الأولى من نفس النظام على انه (إذا كانت الواقعة التي تنصب عليها اليمين متعلقة بالحالف أو بإثبات فعل غيره، حلف على البت، وإذا كانت متعلقة بنفي فعل غيره حلف على نفي العلم إلا أن يكون المحلوف عليه مما يمكن أن يحيط به علم الحالف، فيحلف على البت). إذاً بين المنظم السعودي أن اليمين تنقسم بالنظر الى متعلقها الى قسمين:

الأول: أن تكون متعلقة بالحالف أو بإثبات فعل لغيره: وهذه تسمى اليمين على البت. الثاني: أن تكون اليمين متعلقة بنفي فعل الغير: وهذه تسمى اليمين على نفي العلم ولا يجوز أن تكون بالبت والقطع. واستثنى المنظم السعودي حالة واحدة وهي أن يكون المحلوف عليه مما يمكن أن يحيط به علم الحالف، فيحلف على البت.¹³

2- اليمين شرعت لإبقاء الأصل. فالمادة 3 من نظام الإثبات في فقرتها 2 نصت على ان (البينة لإثبات خلاف الظاهر، واليمين لإبقاء الأصل). فالبينة شرعت لإثبات خلاف الظاهر أي خلاف الأصل. واليمين شرعت لإبقاء الأصل على ما كان عليه من عدم إن كان الأصل عدم التنازع فيه، مثلاً لو ادعى ديناً على آخر وجب عليه إثباته بالبينة لأنه يدعي بخلاف الظاهر أي بخلاف الأصل وهي "براءة الذمة" وأما المدعى عليه المنكر فإنه يتمسك بهذا الأصل فالظاهر يشهد له فيصدق بيمينه لإبقاء هذا الأصل.¹⁴

3- أن تكون اليمين شخصية، فلا تقبل النيابة في اليمين لصلتها بذمة الحالف ودينه، ويمكن للوكيل أن يحلف في حالات محددة وذلك عندما يباشر التصرف بنفسه نيابة عن موكله كوكيل بيه السلعة إذا ادعى المشتري عيباً فيما باعه الوكيل، فيحلف هذا الأخير على نفي العيب، وإن نكل رد المبيع على الموكل بنكول وكيله.¹⁵ والسؤال هنا من الذي يحق له طلب اليمين أو قبولها أو النكول عنها؟ فالمادة 94 من نظام الإثبات في فقرتها 2 نصت على انه (لا تقبل النيابة في أداء اليمين، وتقبل بتوكيل خاص في توجيه

¹³ معنى البت: القطع، أي يحلف بالله بأن ليس للشخص المقابل عليه شيء. وأن الايمان كلها على البت والقطع، إلا على نفي فعل الغير، فإنها على نفي العلم. كتاب المغني لابن قدامة. المؤلف: موفق الدين عبد الله المقدسي. مكتبة القاهرة. 1969. ص 214.

¹⁴ شرح القواعد الفقهية. الجزء الأول. أحمد الزرقا. دار القلم. دمشق. 1989. ص 389.

¹⁵ دقائق أولي النهى لشرح المنتهى. منصور يونس البهوتي. عالم الكتب. بيروت. 1993. 3 / 574.

اليمين وقبولها والنكول عنها وردها). وكذلك المادة 100 نصت على أنه (للولي والوصي وناظر الوقف ومن في حكمهم توجيه اليمين والنكول عنها وردها فيما يجوز لهم التصرف فيه، وتوجه لهم اليمين فيما باسروا التصرف فيه). إذاً الجواب على السؤال السابق ينقسم الى ثلاثة أقسام: أولاً: صاحب الحق وهو من يدعي ثبوت الواقعة، ثانياً: من وكله صاحب الحق بوكالة خاصة بهذه الحقوق تعييناً، ثالثاً: الولي والوصي ومن في حكمهم فيما يجوز لهم التصرف فيه.

وهنا تظهر مسألة مهمة، وهي أن اليمين لا تؤدى من قبل الموكل بها في حال تضمينها في وكالة عامة، بل يجب أن يوكل من يؤديها بوكالة خاصة مختلفة عن الوكالة العامة لان المنظم السعودي أصدر نص صريح في مادته 94 في فقرتها الثانية على ان التوكيل يقبل من قبل المحاكم بوكالة خاصة فقط.

4- أن يكون الحالف بالغاً، عاقلاً، مختاراً، فلا يجوز تحليف الصغير او المجنون، ويوقف الامر حتى يكلفا. فالمادة 94 من نظام الاثبات في فقرتها 1 نصت على انه (يشترط أن يكون الحالف أهلاً للتصرف فيما حلف عليه). وتصح يمين الاخرس بالكتابة أو بإشارته المعهودة فالمادة 12 نصت على انه (يكون إقرار الاخرس ومن في حكمه واستجوابه وأداؤه للشهادة واليمين وتوجيهها والنكول عنها وردها بالكتابة، فإذا لم يكن يعرف الكتابة بإشارته المعهودة). أما يمين الشخصية الاعتبارية فلا تصح ولا يتم توجيه اليمين للشخصية الاعتبارية، فقد ورد في اللائحة التنفيذية لنظام المحاكم التجارية في مادتها 133 على انه (في جميع الأحوال لا توجه اليمين الى الشخصية الاعتبارية). إذاً فاشترط المنظم السعودي الاهلية لليمين، والاهلية في التصرف فيما حلف عليه.

وأن أهم أثر على فكرة اليمين هي الاهلية، حيث إن الاهلية تنقسم الى قسمين: أهلية آداء، وأهلية وجوب. وقد عرفت أهلية الوجوب على أنها هي صلاحية الإنسان لأن تثبت له حقوق وتجب عليه واجبات، وتتعلق أهلية الوجوب بالإنسان بمجرد إنسانيته، فهي ملازمة لحياة الإنسان منذ بدء حياته

حتى انتهائه منها، مهما كانت صفته وأحواله، سواء أكان ذكراً أم أنثى، جنينا أم طلاً أم بالغاً، عللاً أم مجنوناً، ويترتب على أهلية الوجوب وصف معنوي ملازم لها هو الذمة¹⁶.

أما أهلية الأداء فهي صلاحية المكلف لأن تعتبر أقواله وأفعاله، سواء أكانت في العقيدة أم في العبادات أم في المعاملات أم في العقوبات، وهذه الأهلية تساوي المسؤولية، وأساسها البلوغ مع العقل.¹⁷

5- أن يطلب اليمين الخصم أو يوجهها القاضي من تلقاء ذاته. والسؤال هنا من الذي يحق له طلب اليمين أو قبولها أو النكول عنها؟ حسب نوع اليمين، فاليمين المتممة للقاضي من تلقاء نفسه في حال كان لدى المدعي دليل ناقص، فقد نصت المادة 105 من نظام الاثبات في فقرتها الأولى على انه (توجه المحكمة اليمين المتممة للمدعي إذا قدم دليلاً ناقصاً في الحقوق المالية، فإن حلف حُكْم له، وإن نكل لم يعتد بدليله). أما في اليمين الحاسمة فتوجه من قبل أطراف الدعوى ولا يجوز لقاضي الموضوع توجيهها لأي من الخصمين. فقد نصت المادة 97 في فقرتها الأولى من نظام الاثبات على انه (إذا عجز المدعي عن البينة وطلب يمين خصمه حُلف، فإن نكل ردت اليمين على المدعي بطلب المدعى عليه، فإذا نكل المدعي عن اليمين المردودة رُدَّت دعواه).

6- اليمين تكون في جانب أقوى المتداعين. فنظام الاثبات نص في مادته 93 على أنه (تكون اليمين في جانب أقوى المتداعين)، فقد جاءت الشريعة الإسلامية على ان اليمين تشرع من جهة أقوى المتداعين،

¹⁶ الوجيز في أصول الفقه الإسلامي. محمد مصطفى الزحيلي. دار الخير للطباعة والنشر والتوزيع. دمشق. 2006.

¹⁷ تسهيل الوصول إلى علم الأصول. محمد المحلاوي. مطبعة مصطفى الحلبي. مصر. 1923. ص 307

فأي الخصمين ترجح جانبه جعلت اليمين من جهته.¹⁸ وعليه فتعمل المحكمة بالأحكام المقررة في نظام الإثبات.

7- أن يعجز المدعي عن إحضار البيئة كاملة. وهذه المسألة هي متعلقة فقط باليمين المتممة، والتي أقر فيها المنظم السعودي على من أحضر دليلاً ناقصاً يحق للقاضي الموضوع توجيه اليمين المتممة، فقد نصت المادة 105 من نظام الإثبات في فقرتها الأولى على أنه (توجه المحكمة اليمين المتممة للمدعي إذا قدم دليلاً ناقصاً في الحقوق المالية، فإن حلف حُكم له، وإن نكل لم يعتد بدليله). أي أن هنالك أدلة إثبات قد قدم في الدعوى، ولكنها غير كافية لتكون عقيدة واقتناع القاضي وتقدير مدى كفاية الأدلة هو سلطة تقديرية للقاضي، ولكن إذا كانت الدعوى خالية من أي دليل لا يجوز للقاضي اللجوء لتوجيه اليمين المتممة.

الفرع الثاني: الشروط الإجرائية.

الشروط التي يجب توافرها لأداء اليمين هي:

1- صيغة اليمين القضائية: فقد نصت المادة 95 من نظام الإثبات على أنه (يكون أداء اليمين بالصيغة التي تقرها المحكمة). فالمنظم السعودي لم ينص على صيغة معينة للحلف، ولكن المتعارف عليه في القضاء التجاري السعودي على أن يقول الحالف (والله العظيم). ففي الحكم رقم 141 لعام 2018 والصادر من المحكمة التجارية بمدينة الرياض والمؤيد من محكمة الاستئناف وموضوعها في أن المدعي قد قام بالاتفاق مع المدعى عليه على الشراكة في مكتب تخليص جمركي، وقد دفع المدعي للمدعى عليه مبلغ لإنهاء إجراءات فتح الشركة إلا أن المدعى عليه قد ماطل في توثيق الشراكة وكتابة العقد، فطلبت الدائرة ناظرة الدعوى من المدعى عليه أداء اليمين الآتية (والله العلي العظيم أن الاتفاق الشفوي مع

¹⁸ إعلام الموقعين عن رب العالمين. ابن القيم الجوزية. دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع. الدمام. 2002. ص 80.

المدعي على الشراكة في مكتب التخليص الجمركي محل الدعوى لم يتم، لعدم الاتفاق على تفاصيل الشراكة وعدم الاتفاق على نسبة الربح¹⁹.

إذاً أداء اليمين يكون بالصيغة التي تقرها المحكمة، وعليه فلا تتقيد المحكمة بالصيغة التي يعينها الخصم، بل نص المنظم على ان المحكمة تنظر في الوقائع التي يطلب الخصم توجيه اليمين عليها، وأن المحكمة تعدلها لتوجه بوضوح ودقة على الواقعة المطلوب الحلف عليها، فالمادة 101 في فقرتها 3 من نظام الاثبات نصت على أنه (يجب على من يوجه اليمين إلى خصمه أن يبين بدقة الوقائع التي يريد استحقاقه عليها، ويذكر الصيغة بعبارة واضحة، وللمحكمة أن تعدلها لتوجه بوضوح ودقة على الواقعة المطلوب الحلف عليها). كما أوجب المنظم على المحكمة منع توجيه اليمين في بعض الأحوال ولو طلبها الخصم ونص عليها في طلبه، فقد جاء في المادة 96 من نفس النظام على انه (على المحكمة منع توجيه اليمين إذا كانت غير متعلقة بالدعوى أو غير منتجة أو غير جائز قبولها. وللمحكمة منع توجيهها إذا كان الخصم متعسفاً في ذلك).

إلا أنه قد اعتاد الكثير من الناس على أن لا يخشوا الحلف بالله عز وجل وأن يخشوا الحلف بالمصحف الشريف فكان من الأفضل على المنظم السعودي أن يضع هذا الاعتبار حينما أقر نظام الاثبات ففي حال قام المنظم السعودي بنص المادة 95 السابق ذكرها مع وضع يد الحالف على المصحف فهو الأفضل. ولا تكون اليمين باطلة وإنما تكون هذه الإضافة تزييداً لا ضرر منه.²⁰

¹⁹ <https://sjp.moj.gov.sa/Filter/AhkamDetails/12595> حكم صادر برقم 141 لعام 2018

من المحكمة التجارية بمدينة الرياض والمؤيد من محكمة الاستئناف في موضوع صيغة اليمين القضائية.

²⁰ رسالة الاثبات. أحمد نشأت. مرجع سابق. ص 72. مرجع سابق.

أما صيغة اليمين للأخرس ومن في حكمه فنظام الاثبات قد نص في مادته 12 على انه (يكون إقرار الاخرس ومن في حكمه واستجوابه وأداؤه للشهادة واليمين وتوجيهها والنكول عنها وردّها بالكتابة، فإذا لم يكن يعرف الكتابة فبإشارته المعهودة). فالمنظم السعودي قد وضع هذه الإجراءات للأخرس ومن في حكمه، وحسن فعل المنظم السعودي في هذا الامر لكيلا يكون هنالك حجة لمثل هذه الحالات.

2- أن تكون اليمين أمام القضاء التجاري، فلا يعتد بيمين خارج القضاء التجاري، لأنها ستعدي غير قضائية. فقد نصت المادة 11 من نظام الاثبات في فقرتها 1 على أنه (تكون إجراءات الاثبات من إقرار، او استجواب، او أداء للشهادة، أو اليمين أمام المحكمة، فإن تعذر فللمحكمة ان تنقل أو تكلف أحد قضاتها بذلك).

3- أن تكون اليمين في مواجهة طالبا، إلا إذا كان قد تنازل عن حضورها، أو تخلف مع علمه بموعد الجلسة. فقد نصت المادة 102 من نظام الاثبات على أنه (يجب ان تكون أداء اليمين في مواجهة طالبا إلا إذا قرر تنازله عن حضور أدائها، أو تخلف مع علمه بموعد الجلسة).

المطلب الثالث: مكان أداء اليمين:

على الخصم الموجهة له اليمين أن يدلي بيمينه أمام المحكمة التجارية، واستثناء يمكن أن تتم اليمين خارج المحكمة التجارية وذلك لظروف معينة.

الفرع الاول: أداء اليمين أمام المحكمة المختصة.

فالأصل أن تؤدي اليمين أمام المحكمة المرفوعة أمامها الدعوى، فقد نصت المادة 11 من نظام الاثبات في فقرتها 1 على أنه (تكون إجراءات الاثبات من إقرار، او استجواب، او أداء للشهادة، أو اليمين أمام المحكمة، فإن تعذر فللمحكمة ان تنقل أو تكلف أحد قضاتها بذلك).

فهذا النص يبين المبدأ وهو ضرورة حلف اليمين أمام الدائرة القضائية، ومع هذا فقد استثنى المنظم السعودي في حالات معينة يمكن أن يكون اليمين خارج المحكمة تيسيراً على المتخاصمين في بعض الحالات.

الفرع الثاني: أداء اليمين خارج المحكمة ناظرة الدعوى.

فتيسيراً للتقاضي، وانسجاماً مع الاختصاص المكاني للمحاكم، فقد استثنى المنظم السعودي حالات من الممكن أن تؤدي فيها اليمين خارج المحاكم. فقد جاء في المادة 11 في الفقرة 2 من نظام الاثبات على ما يلي (إذا كان المقر أو المستجوب أو الشاهد أو من وجهت إليه اليمين ونحوهم مقيماً خارج نطاق اختصاص المحكمة، وتعذر إجراء الاثبات إلكترونياً، فعلى المحكمة أن تستحلف محكمة مكان إقامته، وفي هذه الحالة يبلغ قرار الاستحلاف للمحكمة المستحلفة). إذاً للمحكمة ناظرة الموضوع لها خيارين في حال تعذر من وجهة له اليمين عن الحضور. أولاً: إما أن تسمع اليمين إلكترونياً. ثانياً: وفي حال تعذر المحكمة عن سماع اليمين إلكترونياً فللمحكمة أن تتخذ الاجراء الذي يليه، وهو ان المحكمة ناظرة الموضوع أن تستخلف المحكمة التي يقع في نطاق اختصاصها مكان إقامة الخصم الذي وجهت عليه اليمين.

ومما تجدر الإشارة اليه هو أن تؤدي اليمين بحضور طالباها سواء كان لدى المحكمة ناظرة الدعوى أو المحكمة المستخلفة، إلا إذا قرر طالباها تنازله عن الحضور أو تخلف عن موعد الجلسة. فإذا قرر تنازله عن الحضور، أو أن تخلف عن موعد الجلسة، يجب أن يدون هذا التنازل في ضبط الجلسة. فالمادة 102 من نظام الاثبات نصت على انه (يجب أن يكون أداء اليمين في مواجهة طالباها إلا إذا قرر تنازله عن الحضور، أو تخلف مع علمه بموعد الجلسة).

المبحث الثاني: أنواع اليمين القضائية.

المطلب الأول: اليمين الحاسمة.

فاليمين الحاسمة هي كما ذكرها المنظم السعودي في نظام الاثبات في مادته رقم 92 في الفقرة 1 وهي التي يؤديها المدعى عليه لدفع الدعوى، ويجوز ردها على المدعي، وفقاً للأحكام الواردة في نظام الاثبات. فسميت هذه اليمين بالحاسمة لأنها تحسم النزاع وتنتهي بمعنى أنه إذا حلفها الخصم الموجهة إليه حكم له وإذا نكل عنها حكم عليه²¹. ولا ترد مرة أخرى²². وقد شرعت هذه اليمين لتمكن الخصم من أن يلتجئ إلى ضمير خصمه.

الفرع الأول: توجيه اليمين الحاسمة:

ما يميز اليمين الحاسمة هو أنها حق للخصوم، فيمكن أن يوجهها المدعي كما يمكن أن يوجهها المدعى عليه، ومن حق من وجهت إليه اليمين الحاسمة أن ينازع بتوجيهها إليه:

1 - اليمين الحاسمة حق للخصوم:

فاليمين الحاسمة هي حق للخصوم، فلا يملك غير الخصم توجيهها. فقد نصت المادة 101 من نظام الاثبات على أنه (يجب على من يوجه اليمين إلى خصمه أن يبين بدقة الوقائع التي يريد استحلافه عليها، ويذكر الصيغة بعبارة واضحة، وللمحكمة أن تعدلها لتوجه بوضوح ودقة على الواقعة المطلوب الحلف

²¹ المادة 98 من نظام الاثبات نصت على أنه (كل من وجهت إليه اليمين فحلفها حكم لصالحه، أما إذا نكل عنها دون أن يردها على خصمه حكم عليه بعد إنذاره، وكذلك من ردت عليه اليمين فنكل عنها).

²² فقد ورد في المادة 97 من نظام الاثبات في فقرتها 2 على أنه (لا ترد اليمين فيما ينفرد المدعى عليه بعمله. ويقضى عليه بنكوله).

عليها). فيفهم من هذا النص أن اليمين الحاسمة يمكن أن يوجهها أي من أطراف الدعوى للآخر، ولو أن الذي يوجهها في الأصل هو المدعي إلى المدعى عليه. كما أن هذه المادة تبين ما يجب على من طلب توجيه اليمين إلى خصمه أن يبين ما يلي:

أولاً: الوقائع التي يريد استخلاصه عليها، ويبين ذلك بشكل دقيق.

ثانياً: أن يذكر الصيغة التي يريد أن يحلف عليها خصمه وأن يكون ذلك بعبارة واضحة

إلا أن السؤال هنا هل يحق للقاضي الناظر في القضية أن يوجه اليمين الحاسمة إلا أحد الخصمين؟

فالإجابة على هذا السؤال هو أنه لا يحق للقاضي توجيه اليمين الحاسمة للخصوم من تلقاء ذاته لأن القاضي لا يملك التحكيم، ولا التنازل، ولا الصلح، ولا التعاقد ولا التصرف في حقوق المتقاضين، ولا الالتجاء إلى ذمت المتقاضين²³. فكان على المنظم السعودي أن يضع مادة في نظام الإثبات لتوضح هذه المسألة. ففي الحكم رقم 528 لعام 2021 والصادر من المحكمة التجارية بمدينة الدمام والمؤيد من محكمة الاستئناف (وفي الجلسة ذكرت الدائرة للمدعي بأن العقد عقد مضاربة وعليه أن يثبت تفريط المدعى عليها في استثمار أمواله، وإلا ليس له إلا يمينه)²⁴.

2- توجيه اليمين الحاسمة من المدعي أو المدعى عليه:

فالأصل أن توجه اليمين الحاسمة من المدعي إلى المدعى عليه، ولكن عندما يصبح المدعى عليه هو الملتزم بالبينة، وذلك بعد إقراره بوجود رابطة قانونية مثلاً، يصبح مدعياً ويقع عليه حينها إثبات براءة ذمته من

²³ رسالة الإثبات. أحمد نشأت. مرجع سابق. ص 80

²⁴ <https://sjp.moj.gov.sa/Filter/AhkamDetails/19774> حكم صادر من المحكمة التجارية

بمدينة الدمام برقم 528 لعام 2021 ومؤيد من محكمة الاستئناف في موضوع اليمين الحاسمة.

الالتزام الذي ترتبه عليه هذه الرابطة. فإن لم يكن لديه بينة على براءة ذمته، يمكن للقاضي عرض اليمين عليه لكي يوجهها الى المدعي. فقد نصت المادة رقم 97 من نظام الاثبات في فقرتها 1 على انه (إذا عجز المدعي عن البينة وطلب يمين خصمه حلف، فإن نكل ردت اليمين على المدعي بطلب المدعى عليه، فإذا نكل المدعي عن اليمين المردودة ردت دعواه).

3 - محل اليمين الحاسمة:

بين المنظم أن الذي يجوز توجيه اليمين عليه من محال النزاع هي الحقوق المالية. فقد نصت المادة 96 من نظام الاثبات في فقرتها 1 على أنه (يجوز أن توجه اليمين في الحقوق المالية، وفي أي حالة تكون عليها الدعوى، وفقاً للأحكام الواردة في هذا الباب).

إلا أن المنظم وضع شروط لذلك وهي أولاً: في حال لم تكن اليمين الحاسمة في واقعة مخالفة للنظام العام، ففي هذه الحالة لا يجوز توجيه اليمين الحاسمة، ولو تعلقت بحق مالي مدعى به. وقد نصت المادة 96 من نفس النظام في فقرتها 2 على أنه (لا يجوز توجيه اليمين في واقعة مخالفة للنظام العام). ثانياً: في حال كانت اليمين الحاسمة غير متعلقة بالدعوى أو غير منتجة أو غير جائز قبولها، كما أن للمحكمة منع توجيه اليمين الحاسمة إذا كان الخصم متعسفاً في طلبها. وقد نصت المادة 96 في فقرتها 3 على أنه (على المحكمة منع توجيه اليمين إذا كانت غير متعلقة بالدعوى أو غير منتجة أو غير جائز قبولها. وللمحكمة منع توجيهها إذا كان الخصم متعسفاً في ذلك).

الفرع الثاني: وقت توجيه اليمين الحاسمة:

فهل لليمين الحاسمة وقت لا يجوز أن تطلب فيه؟

فقد جاء في المادة 96 من نظام الاثبات أن اليمين الحاسمة تكون في أي حالة تكون عليها الدعوى، إلا أن المنظم قيد ذلك بقيد واحد فقط وهو: ألا يكون قد فصل في الدعوى بحكم نهائي كما جاء في المادة 97 من نظام الاثبات في فقرتها الثالثة والتي نصت على أنه (للمدعي طلب يمين خصمه، ما لم يفصل في الدعوى بحكم نهائي).

الفرع الثالث: خيارات الموجهة له اليمين الحاسمة:

فإذا وجهت اليمين صحيحة ولم يناع الخضم فيها، فأمامه إحدى خيارات ثلاثة وهي: حلف اليمين، أو ردها، أو النكول عنها.

1 - حلف اليمين:

فإذا حلف من وجهت له اليمين، بنفسه أو بالصيغة التي أقرتها المحكمة، انحسرت الدعوى وحكمت المحكمة ضد من وجهها. وهذا يعني أن المحكمة ترد الدعوى لعدم ثبوتها بأي دليل من أدلة الاثبات، وصرف النظر عن الدعوى. فقد نصت المادة 98 من نظام الاثبات على أنه (كل من وجهت إليه اليمين فحلفها حكم لصالحه، أما إذا نكل عنها دون أن يردها على خصمه حكم عليه بعد إنذاره، وكذلك من ردت عليه اليمين فنكل عنها).

وتجدر الإشارة الى أنه قد أجاز المنظم للمدعي أن يسقط دعواه في حالات وهي :

أولاً: أن يكون طلب اليمين قبل تعيين البينة، فقد نصت المادة 99 من نظام الاثبات في فقرتها 1 على انه (للمدعي إسقاط بينته وتوجيه اليمين للمدعى عليه مباشرة)، فجعل المنظم للمدعي الحق بإسقاط البينة وتوجيه اليمين للمدعى عليه مباشرة.

ثانياً: أن يكون طلب اليمين بعد تعيين المدعي لبينته، فقد نصت المادة 99 في فقرتها 2 على أنه (للمدعي توجيه اليمين للمدعى عليه قبل إحضار بينته المعلومة، ويعد ذلك إسقاطاً منه لبينته، بعد إعلام المحكمة له بذلك). ففي هذه الحالة فللمدعي الحق بطلب اليمين كذلك، ولكن نص المنظم أنه يترتب على ذلك إسقاط حقه في البينة، بشرط أن المحكمة ناظرة الموضوع يجب عليها إعلام المدعي الذي طلب توجيه اليمين بعد تعيين بينته بأنه يترتب على ذلك إسقاط بينته.

ولكن السؤال هنا هل يحق لطالب اليمين أن يثبت كذب اليمين بعد أداء خصمه لها؟

فلا يحق للخصم الذي طلب توجيه اليمين أن يثبت كذب خصمه في اليمين بعد أدائها، ولم يفرق المنظم بين حال كون طالب اليمين أسقط بينته أم لم يسقطها.

إلا أن المنظم استثنى حالة واحدة وهي أن يثبت كذب اليمين بحكم جزائي، فأجاز للمتضرر بالحكم باليمين الكاذبة أن يتقدم باعتراضه على الحكم الصادر بسببها. فقد جاء في المادة 99 في الفقرة 3 على انه (لا يجوز للخصم أن يثبت كذب اليمين بحكم جزائي، فإن للخصم الذي أصابه ضرر منها أن يطالب بالتعويض، دون إخلال بما قد يكون له من حق الاعتراض على الحكم الذي صدر عليه بسبب اليمين الكاذبة). فيستخلص من نص هذه الفقرة: أنه يحق للخصم المتضرر من اليمين الكاذبة أمران:

أولاً: المطالبة بالتعويض لقاء الضرر الذي وقع عليه من اليمين الكاذبة.

ثانياً: الاعتراض على الحكم الذي صدر عليه بسببها.

فحسنن فعل المنظم السعودي في إضافة هذه المادة خصوصاً وأنها كانت معمولة بها في المحاكم التجارية لكن لم يكن نظام المرافعات الشرعية وايضاً نظام المحاكم التجارية ينصان على هذا النص غير أن القضاة في المحاكم التجارية كانوا يعتمدوا على القرارات الصادرة من الهيئة القضائية العليا.²⁵

2- رد اليمين:

يجوز للمدعى عليه أن يرد اليمين على المدعي، ويتعين على المدعي أن يحلفها فيكسب الدعوى، أو ينكل عنها ويخسر الدعوى. وأن رد اليمين لا يكون الا فقط في اليمين الحاسمة.

ولا يكون رد اليمين إلا بطلب من وجهت عليه اليمين، فلا تتصدى المحكمة لذلك في حال نكول وجهت عليه. فقد نصت المادة 97 من نظام الاثبات في فقرتها 1 على انه (إذا عجز المدعي عن البينة وطلب بينين خصمه حلف، فإن نكل ردت اليمين على المدعي بطلب المدعى عليه، فإذا نكل المدعي عن اليمين المردودة ردت دعواه).

وعليه فإذا نكل من وجهت عليه اليمين عن اليمين دون أن يردها على خصمه فإن المحكمة تحكم عليه بعد إنذاره. فقد نصت المادة 98 من نفس النظام على انه (كل من وجهن إليه اليمين فحلفها حكم لصالحه، أما إذا نكل عنها دون أن يردها على خصمه حكم عليه بعد إنذاره، وكذلك من ردت عليه اليمين فنكل عنها).

²⁵ (هـ ق ع): (6)، تاريخ 11/01/1392. المبادئ والقرارات الصادرة من المحكمة القضائية العليا الهيئة الدائمة

والعامة بمجلس القضاء الأعلى والمحكمة العليا من عام 1391 هـ الى عام 1437 هـ. مركز البحوث. الرياض.

1438 هـ. الطبعة الأولى 2017. القاعدة رقم 1352. ص 368.

ولا يحق لمن وجهت عليه اليمين أن يردها على طالبها إلا في حالة واحدة فقط وهي: إذا كان الخصمان يشتركان في العلم بالمحلف عليه، فإذا وجهت اليمين على المدعى عليه الذي ينفرد بالعلم بالمحلف عليه فأبى الحلف ونكل عنه فإن المحكمة تقضي عليه بنكوله، وجاء في المادة 97 في فقرتها 2 على أنه (لا ترد اليمين فيما ينفرد المدعى عليه بعلمه، ويقضي عليه بنكوله).

لكن إذا طلب أحد الخصوم توجيه اليمين الى خصمه، أو ردها على خصمه بعد توجيهها عليه فهل يقبل منه الرجوع عن هذا؟

بالنظر الى أحكام الرجوع التي نص عليها المنظم نجد أن ذلك لا يخلو من أحوال:

الحالة الأولى: أن يقبل الخصم اليمين بعد توجيهها عليه:

وفي هذه الحال لا يجوز الرجوع عن توجيه اليمين أو ردها. فقد نصت المادة 97 في فقرتها 4 على أنه (لا يجوز لمن وجه اليمين أو ردها أن يرجع في ذلك متى قبل خصمه أن يحلف).

الحالة الثانية: أن يكون الرجوع عن طلب اليمين أو ردها قبل قبول خصمه الحلف:

وفي هذه الحال يجوز له الرجوع عن طلب اليمين.

3 - النكول عن اليمين:

النكول عن اليمين يعني الامتناع عن حلفها سواءً كان الموجهة إليه هو المدعى عليه أو المدعي عند ردها إليه.²⁶ فإذا نكل من وجهت اليه اليمين، أو المردودة إليه، يقضي عليه بنكوله. والنكول عن اليمين يأتي في الأحوال الآتية:

أولاً: أن ينكل من وجهت عليه اليمين عن الحلف ولا يطلب رد اليمين (النكول بلا طلب رد اليمين): وفي هذه الحالة تقضي عليه المحكمة بالنكول بعد إنذاره. فقد نصت المادة 98 من نظام الإثبات على أنه (كل من وجه إليه اليمين فحلفها حكم لصالحه، أما إذا نكل عنها دون أن يردها على خصمه حكم عليه بعد إنذاره، وكذلك من ردت عليه اليمين فنكل عنها).

ثانياً: أن ينكل من وجهت عليه اليمين عن الحلف ويطلب رد اليمين على خصمه فيما يشترك بعلمه الطرفان (النكول مع رد اليمين):

وفي هذه الحالة ترد اليمين على طالبها، ولا يكون هذا النكول أثر. فقد نصت المادة 97 في فقرتها 1 على أنه ((إذا عجز المدعي عن البينة وطلب بينين خصمه حلف، فإن نكل ردت اليمين على المدعي بطلب المدعى عليه، فإذا نكل المدعي عن اليمين المردودة ردت دعواه)).

²⁶ تبصرة الحكام في أصول الاقضية ومناهج الاحكام. برهان الدين ابي الوفاء. دار عالم الكتب. الرياض. 2003.

ثالثاً: أن يكون النكول عن اليمين المردودة (النكول عن اليمين المردودة):

فإذا طلب خصم توجيه اليمين على خصمه، فطلب الخصم رد اليمين على طالبها، وكان محل اليمين مما يشترك بعلمه الطرفات، فأبى المدعي الحلف ونكل عنه: فإن المحكمة تقضي على المدعي الناكل عن اليمين المردودة بعد إنذاره أيضاً. فالمادة 98 من نظام الاثبات والمذكورة سابقاً توضح ذلك.

رابعاً: أن يتخلف الخصم الذي وجهت عليه اليمين عن حضور الجلسة المحددة لسماع اليمين بعد تبلغه ولا يقدم عذراً عن تغيبه:

فإذا تخلف الخصم الذي وجهت عليه اليمين عن الحضور في الجلسة المحددة لسماع اليمين دون عذر مقبول: فإن المحكمة تعده ناكلاً عن اليمين، وتقضي عليه بالنكول. فقد نصت المادة 103 من نظام الاثبات في فقرتها 2 على أنه (إذا حضر من وجهت اليه اليمين بنفسه ولم ينازع في جوازها أو في تعلقها بالدعوى، وجب عليه أن يؤديها فوراً أو يردّها على خصمه وإلا عد ناكلاً، وإن تخلف عن الحضور بغير عذر عد ناكلاً).

الفرع الرابع: تعدد اليمين الحاسمة.

وهذه الفقرة سيتم تقسيمها في ثلاث حالات وهي كالآتي:

1- تعدد المستحقين: كأن يكون المدعون الطالبون لليمين أكثر من شخص فهل تتعدد الايمان بتعدددهم؟

وفي هذه الحالة فإن الايمان تتعدد بتعدد المستحقين، الا أنه استثنى من ذلك حالتين:

الأول: أن يكون المستحقين لليمين شركاء في الحق.

الثاني: أن يقرروا اكتفاءهم بيمين واحدة.²⁷

2- تعدد من وجهت عليه اليمين الحاسمة: فإذا تعدد المدعى عليهم أو تعدد الخصوم الذين وجهت

عليهم اليمين أو ردت عليهم فهل تتعدد اليمين بتعدددهم؟

فتتعدد اليمين الحاسمة بتعدد من وجهت اليه اليمين، فقد جاء في المادة 104 من نظام الاثبات في فقرتها

2 على انه (تتعدد اليمين بتعدد من وجهت إليه).

3- تعدد اليمين بتعدد الطلبات في الدعوى.

إذا اشتملت الدعوى على أكثر من طلب فهل تتعدد الايمان بتعدد الطلبات؟

فإن المنظم السعودي قد أعطى الصلاحية للمحكمة التجارية وللدائرة التي تنظر القضية، فيمكن الاخذ

بجميع الايمان في حال تعدد الطلبات، ويمكن الاكتفاء بيمين واحدة إذا اجتمعت طلبات متعددة. فقد

نصت المادة 104 في فقرتها 3 على انه (يجوز للمحكمة الاكتفاء بيمين واحدة إذا اجتمعت طلبات

متعددة).

المطلب الثاني: اليمين المتممة:

إذا كانت اليمين الحاسمة توجه عندما لا يجد المدعي دليلاً بثبت به ما يدعيه، فإن اليمين المتممة يتم

اللجوء إليها عند عدم كفاية ما قدمه المدعي من دليل لإتمام دليله بهذه اليمين. فما هي اليمين المتممة؟

وما مدى حجيتها في الاثبات التجاري؟

²⁷ نصت المادة 104 من نظام الاثبات في فقرتها 1 على أنه (تتعدد اليمين بتعدد المستحقين لها، ما لم يكونوا شركاء في

الحق أو يكتفوا بيمين واحدة)

الفرع الاول: ماهية اليمين المتممة:

فالمنظم السعودي نص صراحةً في نظام الاثبات في مادته 92 في فقرتها 2 على ان اليمين المتممة هي (التي يؤديها المدعي لإتمام البينة، ولا يجوز ردها على المدعى عليه). وفي هذا التعريف فقد خالف المنظم السعودي جميع الأنظمة الصادرة منه سواءً نظام المرافعات الشرعية أو نظام المحاكم التجارية. بالإضافة الى أنظمة الاثبات في الدول المقارنة وكذلك قد خالف جميع الأبحاث والكتب الصادرة سواءً من فقهاء الشريعة الإسلامية أو من علماء القانون. حيث حدد المنظم السعودي في تعريفه لليمين المتممة قد حددها فقط على المدعي دون أن يتم توجيهها الى المدعى عليه، بينما الأنظمة السابقة والأنظمة المقارنة لم تحدد اليمين المتممة فقط للمدعي بينما لكلا الخصمين.²⁸

وحسناً فعل المنظم السعودي في ذلك لكي يحدد للقاضي سلطته في طلب اليمين المتممة، ولكيلا يتجاوز القاضي في سلطاته. وكذلك لكيلا تطول المدة في مسألة الحكم في القضايا. وفي ذلك أمثلة كثيرة عن اليمين المتممة في المحاكم التجارية والتي كانت تطيل مسألة التقاضي لأنها كانت مبهمة بالنسبة للقضاة فكانت أحكام القضاة متخبطة في هذه المسألة. فعلى سبيل المثال في الحكم رقم 2 / 2 / 5480 لعام 2018 والصادر من المحكمة التجارية بمدينة جدة والمؤيد من محكمة الاستئناف، وقد جاء في وقائع الدعوى بأن الدائرة طلبت من المدعي أداء اليمين المتممة الا أن المدعي قد قرر برد اليمين الى المدعى

²⁸ إن نظام الاثبات في جمهورية مصر العربية نص في مادته 119 على انه (للقاضي أن يوجه اليمين المتممة من تلقاء نفسه الى أي من الخصمين ليبنى على ذلك موضوع الدعوى او في قيمة ما يحكم به). وكذلك في نظام الاثبات العراقي نصت المادة 120 على انه (للمحكمة ان توجه اليمين المتممة من تلقاء نفسها للخصم الذي ليس لديه دليل كامل، لتبني بعد ذلك حكمها في موضوع الدعوى أو في قيمة ما تحكم به). وقد عرف فتحي زغلول اليمين المتممة في كتابه شرح القانون المدني على أنها هي (اليمين التي يطالبها القاضي من أحد الخصمين توكيداً للأدلة التي قدمها).

عليه، وثم حلف المدعى عليه اليمين، الا ان المدعي قد أنكر حلف المدعى عليه وأنه مستعد لأداء اليمين

المتمة.²⁹

الفرع الثاني: شروط توجيه اليمين المتمة من قبل القاضي:

- 1- يجب ألا تكون الأدلة المقدمة كافية وإلا فلا محل لتوجيهه وأن محل توجيه اليمين المتمة هي الحقوق المالية فقط. ففي المادة 105 من نظام الاثبات في فقرتها 1 نصت على انه (توجه المحكمة اليمين المتمة للمدعي إذا قدم دليلاً ناقصاً في الحقوق المالية، فإن حلف حكم له، وإن نكل لم يتعد بدليله).
- 2- يجب أن توجه اليمين المتمة من قبل القاضي فقط على البت والقطع، وليست على نفي العلم. فقد جاء في المادة 105 في فقرتها 2 على انه (تكون اليمين المتمة على البت).
- 3- يجب ألا يرد المدعي اليمين المتمة الا الخصم الاخر. فقد نصت المادة 105 في فقرتها 3 على أنه (لا يجوز رد اليمين المتمة على الخصم الآخر). وحسناً فعل المنظم السعودي لان الكثير من القضايا السابقة كانت ترد اليمين المتمة الى المدعى عليه، ولنا في المثال السابق أكبر دليل على ذلك.

الفرع الثالث: من يؤدي اليمين المتمة:

فإن الذي يؤدي اليمين المتمة هو المدعي إذا حضر بينة ناقص وكذلك الولي والوصي وناظر الوقف ومن في حكمهم. فإن اليمين المتمة تتوجه عليهم فيما باثروا التصرف فيه. وقد نصت المادة 106 من

²⁹ <https://sjp.moj.gov.sa/Filter/AhkamDetails/13363> حكم صادر من المحكمة التجارية

بمدينة جدة برقم 2 / 2 / 5480 لعام 2018 والمؤيد من محكمة الاستئناف في موضوع اليمين المتمة.

نظام الاثبات على انه (يؤدي اليمين المتممة الولي والوصي وناظر الوقف ومن في حكمهم فيما باثروا التصرف فيه).

الفرع الرابع: أثر النكول عن اليمين المتممة:

إذا ووجهت المحكمة اليمين المتممة على من أضر بينة ناقصة فنكل عن اليمين فإن الأثر المترتب على نكوله عن اليمين: ألا تقبل المحكمة دليله، لان اليمين المتممة هي لتقوية الدليل الناقص.

الفرع الخامس: تعدد المدعين:

ففي حال تعدد المدعين فإن القاضي يوجه اليمين المتممة لكل شخص على حدا فمن حلف حكم له ومن نكل لم يعتد بدليل. فقد نصت المادة 107 من نظام الاثبات على انه (إذا تعدد المدعون وقدموا دليلاً ناقصاً ووجهت المحكمة اليمين المتممة لهم جميعاً، فمن حلف حكم له، ومن نكل لم يعتد بدليله).

المبحث الثالث: توجيه اليمين في المحاكم التجارية.

المطلب الأول: توجيه اليمين للتاجر الفرد.

الفرع الأول: توجيه اليمين للتاجر:

فلا تختلف إجراءات توجيه اليمين هنا بالأنواع التي تم سردها سابقاً، ويأخذ القاضي في ذلك بنظام الاثبات وبالأنظمة التجارية وكذلك بالأصول الشرعية.

وعلى هذا فتطبق مواد نظام الاثبات والأنظمة التجارية والاحكام الفقهية العامة لليمين سواء أكانت في اليمين الحاسمة أو اليمين المتممة.

الفرع الثاني: طلب من له حق طلب اليمين توجيه اليمين للمباشر المفوض بالتصرف

والاقرار:

فقد تقدم في مبحث الإقرار ان من باشر تصرفاً معيناً فإن اقراره بالتصرف المأذون له فيه معتبر. ويتبع هذا مسألة أخرى، وهي ما إذا طلب توجيه اليمين للمباشر او الوكيل فهل يؤخذ بيمينه؟ ففي كثير من الدعاوى التجارية ووفق ما جرى عليه تعامل التجار يطلب من له حق طلب اليمين توجيه اليمين للمباشر المتصرف على اعتبار انه هو من يحيط بالمسألة باعتباره من باشرها، دون صاحب المنشأة الذي قد لا يعرفها.

فالأصل العام فقهاً هو أن اليمين لا تدخلها النيابة وفي النظام تقبل النيابة بشرط توكيل خاص.

فعند الفقهاء لا تدخل النيابة في اليمين، ويحلف المدعى عليه شخصياً.³⁰

وتعليهم لذلك هو أن اليمين تتعلق بعين الحالف.³¹

وهذا الشرط متفق عليه قانوناً أيضاً إلا في حالة واحدة وهي التوكيل الخاص³²، فالأصل أن توجه اليمين الى المطالب بالحلف. لان الامر متعلق بذمة الحالف. ولا يستطيع الشخص أن يجزم بأن غيره فعل فعلاً ما.³³ ولهذا فإن اليمين توجه الى الخصم الأصلي لا الى نائبه، ولا توجه أيضاً الى نائب قانوني كالوصي أو الولي أو القيم.³⁴

وبالرجوع الى تأصيل مسألة توجيه اليمين أساساً، فإن القاعدة لدى الفقهاء في هذا الشأن هي: "من توجهت عليه دعوى صحيحة لو أقر بمطلوبها لزمه"³⁵

ومنهم من عبر عنها بعبارة "لا تتوجه اليمين إلا حيث لو أقر المطلوب لزمته"³⁶.

³⁰ كتاب المغني لابن قدامة. المؤلف: موفق الدين عبد الله المقدسي. (200 / 7). مرجع سابق

³¹ المصدر السابق (200 / 7)

³² المادة 94 في الفقرة 2 من نظام الاثبات والتي نصت على أنه (لا تقبل النيابة في أداء اليمين، وتقبل بتوكيل خاص في توجيه اليمين وقبولها والنكول عنها وردها).

³³ رسالة الاثبات. أحمد نشأت. (2 / 98). مرجع سابق

³⁴ قواعد الاثبات بغير الكتابة في المواد المدنية والتجارية، الدكتور علي احمد الجراح، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى. لبنان. 2010. ص 150

³⁵ مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج. محمد الخطيب الشربيني. دار الكتب العلمية. بيروت. 2000.

(631 / 4)

³⁶ النوازل الجديدة الكبرى. سيدي المهدي الوزاني. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية. المغرب. 1996. (558 / 9)

وعبر عنها أيضاً بعبارة " كل موضع إذا أقر فيه يكون ملزماً فإذا أنكر تلزمه اليمين"³⁷

اما لدى القانونين، فقد عبر عنها في هذا الجانب في أن كل ما يجوز إقرار الخصم به يجوز فيه توجيه اليمين عند إنكاره، وكل ما لا يجوز إقرار الخصم به لا تلزمه اليمين حال إنكاره.³⁸

فلدى القضاء التجاري في المملكة العربية السعودية فيكون توجيه اليمين للمباشر من قبل القاضي لما له من سلطة تقديرية فبعض القضاة لا يقرون بتوجيه اليمين للمباشر والبعض الآخر يرى بوجوب توجيه اليمين للمباشر.

ففي الحكم رقم 2098 والصادر من المحكمة التجارية في المنطقة الشرقية لعام 2018 و المؤيد من محكمة الاستئناف التجارية والتي جاء في أسباب حكمها على أن (الشركة المدعية تهدف من دعواها الى الحكم بإلزام الشركة المدعى عليها بسداد ومبلغ وقدره 2.171544 ريال (مليونان ومائة وواحد وسبعون ألفاً وخمسة وأربعة واربعون ريال) نتيجة أعمال قامت بها الشركة المدعية وقد قدمت الشركة المدعية صور من المستندات التي تثبت دعواها، وإذ الثابت إقرار وكيل المدعى عليها بمبلغ 2.014.42 ريال بما تحوله وكالته حق الإقرار. والاقرار قد أتى دون جبر وفي مجلس الحكم، وقد أجمع الامة على أن الإقرار حجة، وقال ابن القيم رحمه الله: "الحكم بالإقرار يلزم قبوله بلا خلاف"، ونازع وكيل المدعى عليها في مبلغ 157.503 ريال، حيث دفع بسداده وأبرز أصل السداد، وبعرضه على الشركة المدعى عليها دفع بأن السداد الذي أبرزه وكيل المدعى عليها لمواد خارج عن النزاع وأبرز فاتورة صادرة من عنده بذات المبلغ،

³⁷ درر الحكام شرح مجلة الاحكام. علي حيدر. دار عالم الكتب. بيروت. 2003. (4/ 631)

³⁸ قواعد الاثبات بغير الكتابة في المواد المدنية والتجارية، الدكتور علي الجراح، منشورات الحلبي، 2010، ص 156.

الامر الذي أنكره وكيل المدعى عليها، فأفهمت الدائرة الشركة المدعية بأن له توجيه اليمين النافية للمحاسب الذي باشر التعامل مع الشركة المدعية، الامر الذي رفضته الشركة المدعى وطالبت بتوجيه اليمين لمدير الشركة، وعملاً بحديث النبي محمد " لو يعطى الناس بدعواهم، لادعى رجال أموال قوم ودماءهم ، لكن البينة على المدعي واليمين على من أنكر " رواه البيهقي، غير أن الشركة المدعية قد رفضت يمين المدعى عليها، ولا ينال من ذلك تبرير المدعي رفض توجيه اليمين للمباشر للتعامل وطلبه يمين مدير الشركة المدعى عليها، ذلك ان الدائرة بما لها من سلطة تقديرية قررت توجيه اليمين للمباشر (المحاسب) لاسيما وأن المدعى عليها شخصية معنوية تفارق الشخصية الطبيعية في توجيه اليمين، الامر الذي ترى معه الدائرة عدم الكفاية في ثبوت المبلغ الفارق في ذمة المدعى عليها، عليه فإن الدائرة تمضي مع الإقرار وتحكم به ، وترفض المبلغ الفارق)³⁹.

والجامع بين هذا كله هو ربط التحليف بالإقرار وجوداً وعدماً، فحيث أثر اقراره جاز توجيه اليمين اليه. وما يظهر للباحث في هذه المسألة هو أنه لا يوجد ما يمنع ذلك، على أن يقيد الإقرار بالإقرار بالتصرف، بمعنى آخر لا يتعلق بالإقرار بما في الذمة، بل يتعلق بالإقرار بالتصرف الذي تم على يديه، وعلى هذا فالوكيل في الخصومة الموكل بالإقرار لا يحلف، أما الوكيل بالتصرف الذي له حق الإقرار بالتصرف يحلف، وهنا لا تكون المسألة مسألة نيابة في اليمين، بل تكون على فعل منسوب له.

³⁹ <https://sjp.moj.gov.sa/Filter/AhkamDetails/18711> حكم صادر من المحكمة التجارية

بالمنطقة الشرقية والمؤيد من محكمة الاستئناف. برقم 2098 لعام 2018 في موضوع اليمين للمباشر.

ومما يؤيد ذلك في الصور الفقهية التالية:

ما أورده ابن أبي الدم: من أن البائع إذا نصب وكيلاً يقبض الثمن ويسلم المبيع فقال المشتري لهذا الوكيل موكلك تسلم المبيع وأبطل حق الحبس وانت تعلم، قال القاضي فيه قولان: أحدهما يحلف على الصحة، والثاني يحلف على البت، لأنه ثبت لنفسه استحقاق اليد على المبيع.⁴⁰

أما توجيه اليمين للولي والوصي وناظر الوقف في العقود التي تعقد مع الولي والوصي ومن في حكمهم، فقد جاء في نظام الإثبات في مادته 100 والتي نصت على أنه (للولي والوصي وناظر الوقف ومن في حكمهم توجيه اليمين والنعول عنها وردّها فيما يجوز لهم التصرف فيه، وتوجه لهم اليمين فيما باشروا التصرف فيه).

فمثلاً لو ادعى أحد قائلًا: إن هذا الرجل قد أجرني مال ولده الصغير بكذا درهماً وأنكر المدعى عليه فيحلف.

كذلك إذا ادعى أحد في حق العقار الذي تحت ناظر الوقف بإعتباره من مستغلات الوقف على ناظر الوقف قائلًا: قد أجرني هذا العقار لمدة معلومة فسلمه لي وأنكر ناظر الوقف ذلك ولم يثبت المدعي دعواه فله تحليف ناظر الوقف.⁴¹

⁴⁰ أدب القضاء. شهاب الدين الشافعي. دار الكتب العلمية. بيروت. 1987، ص 210.

⁴¹ معنى الوقف وهو ما نصت عليه المادة الأولى من لائحة تنظيم أعمال النظارة في فقرتها الخامسة والتي نصت على أنه هو (تجيس مال متقوم وتخصيص غلته لمصرف خيري أو أهلي أو هما معن).

ومن ذلك ما ذكره بعض فقهاء الشريعة الإسلامية من أنه: لو ادعى ولي صبي ديناً فأنكر ونكل لم يحلف الولي، وقيل إن ادعى مباشرة سببه حلف، ويجري ذلك فيما لو ادعى على الولي ديناً في ذمة الصبي هل يحلف الولي إذا أنكر؟⁴²

وبالرجوع الى كتب الشروح القانونية، فيقرر بعضها صحة توجيه اليمين للوصي والوكيل عن واقعة شخصية بالنسبة له، كما إذا ادعى آخر أنه دفع له مبلغاً من المال بصفته وصياً بغير إيصال وطلب من اليمين الحاسمة على ذلك.⁴³

وقرروا جواز تحليف مثل هؤلاء اليمين الحاسمة عن واقعة حصلت من النائب أو الوكيل شخصياً لا من الأصل كتحليفه عن واقعة استلامه مبلغاً من النقود لمصلحة الأصل.⁴⁴

فحسناً فعل المنظم السعودي في إضافة هذه المادة في نظام الاثبات الجديد والتي لم تكن موجودة في السابق في نظام المرافعات الشرعية. كما وأن فقهاء الشريعة الإسلامية وكذلك فقهاء القانون قد أقرروا الحق للولي والوصي وناظر الوقف اليمين المباشرة في الاعمال التجارية وصحة الإجراءات التي تصدر من خلاهم.

معنى ناظر الوقف وهو ما نصت عليه نفس اللائحة السابقة في مادتها الأولى وفي فقرتها السابعة والتي نصت على انه هو (لشخص ذو الصفة الطبيعية أو الاعتبارية الذي يتولى نظارة الوقف) الهيئة العامة للأوقاف السعودية. أصدرت من قبل

المنظم السعودي عام 2022

⁴² النجم والوهاب في شرح المنهاج. محمد موسى الدميري. دار المنهاج. جدة. 1405. (10 / 429).

⁴³ رسالة الاثبات. الدكتور أحمد نشأت. (2 / 98). مرجع سابق

⁴⁴ قواعد الاثبات بغير الكتابة في المواد المدنية والتجارية. الدكتور علي أحمد الجراح. ص 151. مرجع سابق

الفرع الثالث: توجيه اليمين على المؤسسات ذات الفروع المتعددة:

والمقصود هنا عندما يتم التعامل مع فرع من فروع المؤسسة، والفرق هنا عن المسألة السابقة أن المؤسسات تعطي هذه الفروع صلاحية التعامل المطلق بيعاً وشراءً وسداداً وتعاقداً، ويكون لها مديرها وحساباتها، فإذا تم التعامل معها وأقيمت الدعوى عليها وتوجهت اليمين الحاسمة على ذلك فما الحكم؟ فالمؤسسة التجارية تتكون من محل التاجر ومن الحقوق المتصلة به.⁴⁵

وتعرف بأنها: أداة يستخدمها المشروع التجاري لتحقيق أهدافه وتتألف عادة من عناصر مادية وغير مادية يراد من جمعها وتنظيمها ممارسة مهنة تجارية.⁴⁶

ففي هذه المسألة وهي تحليف مدير فرع المؤسسة التي تم التعامل معها هل يمكن أن تدخل ضمن المسألة السابقة لذات المبررات المذكورة؟
فيمكن اعتبار دخولها أولياً من ناحيتين:

- 1- أن الفرع يتميز بتحديد الصلاحية المالية والإدارية.
- 2- أن أنظمة المرافعات اجازت توجيه الدعوى للفرع الذي تم التعامل معه، ومن ذلك ما نصت عليه اللوائح التنفيذية لنظام المرافعات الشرعية السعودية في مادتها (2 / 36) من أنه: (عند سماع

⁴⁵ المؤسسة التجارية، إلياس أبو عيد، منشورات الحلبي، لبنان. 2009، ص 15

⁴⁶ موسوعة الكامل في القانون التجاري. إلياس ناصيف. عويدات للنشر والطباعة. لبنان. 1900. ص 91

الدعوى المقامة من فرع الشركة او الجمعية او المؤسسة الخاصة او عليها فإنه لا بد أن يكون ممثل هذه الجهات له الصفة الشرعية).

كما ان الأعراف التجارية، فبعض المؤسسات والمنشآت التجارية لها عشرات او مئات الفروع ولها آلاف التعاقدات، وفي أماكن ومدن متعددة، بل حتى في دول خارجية، وصاحبها يفوض مدراء الفروع بكافة الصلاحيات بما فيها التعاقد والبيع والشراء والتوقيع على المستندات بما فيها المصادقات والحسابات، ولا يعقل والحال كذلك ان يطلب الأصيل في كل دعوى لأداء اليمين.

المطلب الثاني: توجيه اليمين للشخصية الاعتبارية التجارية "الشركات".

الفرع الأول: من له حق أداء اليمين في الشركات:

فإن الشركات اليوم تشكل عصب الحياة التجارية، فإنها في ذات الوقت تحتل حيزاً كبيراً من الدعاوى المنظورة أمام القضاء التجاري، وكأي دعوى فإنها قد تتطلب أداء اليمين من الشركة، وذلك يستوجب بيان من يؤدي هذه اليمين، وقد تقدم الحديث عن الشخصية المعنوية. ويرى الباحث ان من أهم آثار هذه الشخصية المعنوية صحة مقاضاتها وهذا أثر طبيعي، لان الحقوق والالتزامات عليها، بل هي نتيجة منطقية للاعتراف بها وتقرير المسؤولية عليها كشخصية اعتبارية مستقلة يمكن إقرار تصرفاتها ومن ثم منحها ميزات معينة في التقاضي.

والشركة كشخص معنوي لا تستطيع التعامل بذاتها، ومن ثم كان لابد من وجود شخص طبيعي واحد أو أكثر لكي يعبر عن إرادة الشركة ويمثلها في علاقتها مع الغير وأمام القضاء.⁴⁷

والتمثيل أمام القضاء مقتضاه جواز توجيه اليمين لمثلها، ويسند ذلك ما يلي:

- 1- أن من آثار الاعتراف بالشخصية المعنوية للشركة "الاهلية"⁴⁸ ولا ريب أن لوازم هذه الاهلية اكتساب الحقوق والالتزامات ويستتبع ذلك أحقية الغير الذي يتعامل مع الشركة في ظل أهليتها لمقاضاتها، ومن لوازم المقاضاة حق توجيه اليمين وفقهاء الشريعة الإسلامية وكذلك فقهاء القانون اشترطوا لصحة توجيه اليمين أهلية الحالف وهو المتحقق هنا في الشركات، كون أن الشركة لا يمكنها الحلف الا عن طريق من يمثلها.
 - 2- مما تقدم ان من ضوابط توجيه اليمين وربطه بالإقرار. ولا ريب هنا في قبول إقرار ممثل الشركة، وبالتالي تنطبق قاعدة توجيه اليمين للممثل النظامي.
 - 3- ان ممثل الشخصية المعنوية هو الناطق باسم هذا الشخص والمعبر عن ارادته فهو ليس مجرد نائب له، بل هو جهاز عضوي فيه ويشكل تجسيدا⁴⁹ له.
- وهذا توضيح مهم جداً، فلسنا أمام وكيل في اليمين، بل هو جزء من الشركة وناطق باسمها.

⁴⁷ القانون التجاري السعودي. الدكتور محمد الجبر. مكتبة الملك فهد الوطنية. 1996. الرياض. ص 212

⁴⁸ الشخصية الاعتبارية في الفقه والنظام. عبد الله فهد الهديب. المعهد العالي للقضاء بجامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية. الرياض. 1994. ص 181. القانون التجاري. الدكتور علي البارودي. دار المطبوعات الجامعية.

الإسكندرية. 2012. ص 165

⁴⁹ قواعد الاثبات بغير الكتابة. ص 152

اما من يحلف فهو ممثل الشركة في عقدها، وهو الشخص الطبيعي الذي يمثل الشركة فيتصرف باسمها ويعبر عن ارادتها في حدود غرض الشركة وحدود ولايته، وعقد الشركة هو الذي ينظم طريقة تعيين المدير وعزله والسلطات التي تخول له في تمثيل الشركة.⁵⁰

ويأخذ تعيين ممثل الشركة في الغالب أحد طريقتين:

1- التعيين في عقد تأسيس الشركة أو تعديلاته.

2- التعيين باتفاق لاحق عقد مستقل.

وجدير بالإشارة ان العبرة بالممثل وقت إقامة الدعوى، فتوجه اليمين للممثل بعد زوال صفته في تمثيلها لا أثر له.⁵¹

ولهذا يجري العمل عند توجيه اليمين بأن يطلب حضور ممثل الشركة القانون وبرفقه ما يثبت صفته.

المطلب الثالث: توجيه اليمين لشركات تحت الإفلاس:

يعرف الإفلاس عموماً بأنه: التحول من اليسر الى العسر، بمعنى عدم القدرة على تسديد الالتزامات المالية المترتبة على شخص ما، فيطلق عليه مسمى المفلس، أما تعريف الإفلاس في القانون التجاري فهو عدم قدرة التاجر على دفع المبالغ المالية المترتبة عليه، والتي تعرف باسم الديون، وهكذا يرغم

⁵⁰ القانون التجاري. الدكتور علي البارودي. ص 169. مرجع سابق

⁵¹ طرق وأدلة الاثبات. أنور طلبية. دار المطبوعات الجامعية. الإسكندرية. 1998. ص 57

على اعلان افلاسه، من اجل تصفية اصوله، وممتلكاته وتوزيع قيمتها على الدائنين توزيعاً عادلاً
بالاعتماد على الاحكام، والتشريعات القانونية المتعارف عليها في القانون التجاري.⁵²

كما ان تعريف المفلس في نظام الإفلاس السعودي هو: مدين استغرقت ديونه جميع اصوله.⁵³

وقد اخذ نظام الإفلاس السعودي بما اتجهت اليه القوانين الحديثة، حيث هجرت هذه الخصوصية
التي تقصر تطبيق نظام الإفلاس على التجار، ووسع نطاق تطبيقه ليشمل جميع الأنشطة الاقتصادية،
سواء كانت تجارية بالمعنى التقليدي او غير تجارية.⁵⁴ وبذلك فهو ينطبق على التاجر وغير التاجر.
حيث نصت المادة الرابعة من نظام الإفلاس على ان احكام النظام على كل من:

1. الشخص ذي الصفة الطبيعية الذي يمارس في المملكة أعمالاً تجارية أو مهنية، أو أعمالاً تهدف الى
تحقيق الربح.

2. الشركات التجارية والمهنية والكيانات المنظمة وغيرها من الشركات والكيانات الأخرى الهادفة
الى تحقيق الربح، المسجلة في المملكة.

⁵² . <https://dictionary.cambridge.org/dictionary/english/bankrupt>

“Bankrupt” 8 /9 /2018

⁵³ نظام الإفلاس السعودي الصادر عام 2018

⁵⁴ القانون التجاري السعودي، الاعمال التجارية- التاجر - الشركات التجارية، الطبعة الثانية. الدكتور محمد الجبر.

2018. ص 23. مرجع سابق.

3. المستثمر غير السعودي ذي الصفة الطبيعية او الاعتبارية الذي يملك اصولاً في المملكة، أو يزاول أعمالاً تجارية، أو مهنية أو أعمالاً تهدف الى تحقيق الربح، من خلال منشأة مرخص لها في المملكة، ولا يخضع لإجراءات النظام سوى أصول ذلك المستثمر الموجودة في المملكة.

وقد وضعت المادة الثانية من نظام الإفلاس تنظيماً معيناً لإجراءات الشركة المفلسة والتي يتعين عليها أن تعمل بها وهي على النحو التالي:



فإذا دخلت الشركة مرحلة الإفلاس فإن ذلك يستدعي رفع يد إدارة الشركة السابقة ويتولى أمين التفليسة شؤون الشركة.⁵⁵

⁵⁵ أمين إجراء الإفلاس هو ما عرفته المادة الأولى من نظام الإفلاس بأنه: الشخص الذي تعينه المحكمة أو مقدم الطلب – بحسب الأحوال – لأداء المهام والواجبات المنوطة به بحسب نوع الاجراء، ويشمل ذلك أمين إعادة التنظيم المالي وأمين التصفية. أصدر نظام الإفلاس السعودي بمرسوم ملكي رقم (م/ 50) لعام 2018

إذاً فإن أمين التفليسة ينوب عن المفلس في جميع الدعاوى والاعمال التي تقتضيها الإدارة.⁵⁶ ومن ذلك أن يتولى رفع الدعوى المتعلقة بأموال التفليسة.⁵⁷

والاصل أن تنص الاحكام القضائية الصادرة بشهر الإفلاس على تعيين أمين للتفليسة، وتتضمن صلاحيته عادة متابعة أعمال التفليسة والاشراف عليها وعلى الطلبات التي تقوم بشأنها، وتسيير أمور التفليسة وحصر قائمة الديون ورفع الدعاوى لصالح التفليسة أو عليها.⁵⁸

فإذا كان أمين التفليسة هو الممثل النظامي للشركة في الدعاوي التي للشركة أو عليها فيعتبر أمين التفليسة هو الممثل للشركة قضاءً.

وهذا ما أخذ به القضاء التجاري ، كما جاء في أحكامه مما تضمن صلاحية أمين التفليسة في تمثيل الشركة المفلسة قضاءً، ومن ذلك ما جاء في الحكم رقم 7888 لعام 2020 والصادر من المحكمة التجارية بمدينة الرياض والمتضمن في أسباب الحكم (وبما أن الثابت نظاماً أن الشخصية الاعتبارية متى ما خضعت لنظام الإفلاس فإنها تنقضي شخصيتها الاعتبارية بقدر إتمام إجراءات التصفية ولا يحق لها المباداة بالمطالبة بحقوقها لدى الغير إلا من خلال ممثلها النظامي وهو أمين التفليسة بحسب ما يراه لصالح الشركة، وتأسيساً على ذلك فإن الدائرة تنتهي إلى الحكم بعدم صفة المدعية في إقامة

⁵⁶ أحكام الإفلاس التجاري. أحمد محمود خليل. دار المطبوعات الجامعية. الإسكندرية. 2004. ص 106.

⁵⁷ المصدر السابق. ص 107.

⁵⁸ أحكام الإفلاس. الدكتور سميحة القليوبي. دار النهضة العربية. القاهرة. 2015. ص 241.

الدعوى بنفسها وأن الدعوى من الشركة الخاضعة للإفلاس تقام من صاحب الصفة في ذلك وهو أمين التفليسة أو بإذن منه).⁵⁹

وبالتالي فإن لأمين التفليسة الاحقية في حلف اليمين في القضايا التي يكون من خلالها ممثل نظامي للشركة المفلسة كون أنه هو صاحب الصفة في ذلك أمام القضاء وذلك في اختصاصاته المتعين من خلالها.

المطلب الرابع: توجيه اليمين للشركات تحت التصفية:

فالتصفية هي مجموعة من العمليات التي تهدف الى انهاء أعمال الشركة وتسوية كافة حقوقها وديونها لتحديد الصافي من أموالها لقسمته بين الشركاء. ويقوم بها مصف واحد أو أكثر، من الشركاء أو من غيرهم.⁶⁰

كما أن المنظم السعودي قد نص في نظام الإفلاس في مادته الأولى على ان اجراء التصفية يهدف الى حصر مطالبات الدائنين وبيع أصول التفليسة وتوزيع حصيلته على الدائنين تحت إدارة أمين التصفية.

وقد ورد في نظام الإفلاس السعودي الإجراءات التي تبني عليها تصفية الشركات، كما أن نظام الإفلاس قد نص في فصله الخامس على كيفية اختيار أمين التصفية، ومهامه لنشاط الشركة المدينة.

⁵⁹ <https://sjp.moj.gov.sa/Filter/AhkamDetails/22270> حكم صادرة من المحكمة التجارية

بمدينة الرياض برقم 7888 لعام 2020. في موضوع أمين التفليسة.

⁶⁰ القانون التجاري السعودي. الدكتور عبد الهادي الغامدي. مكتبة الشقيري. جدة. 2016. ص 206.

ويمثل أمين التصفية الشركة قضاءً باعتبارها شخص معنوي كما جاء في المادة المئة من نظام الاثبات والتي نصت على أن " للولي والوصي وناظر الوقف ومن في حكمهم توجيه اليمين والنكول عنها وردها فيما يجوز لهم التصرف فيه، وتوجه لهم اليمين فيما باشروا التصرف فيه ". فيدخل أمين التصفية في إجراءات هذه المادة لما له من صلاحيات وواجبات.

كما أن نظام الشركات السعودي والصادر عام 2022 في مادته الثانية والخمسون بعد المائتين في البند الأول على أنه " مع مراعاة القيود الواردة في قرار تعيين المصفي، يمثل المصفي الشركة أمام القضاء وهيئات التحكيم والغير ".

فيسري على المصفي ما يسري على مدير الشركة أمام القضاء، ومن ذلك أداء اليمين حال توجيهها إليه، إذ إن تمثيل المصفي للشركة يتعلق بالأعمال التي تستلزمها التصفية، ومن ذلك الدعاوى التي ترفع من الشركة أو عليها.⁶¹

وهذا ما جرى به العمل في القضاء التجاري، وهو ما صرحت به الاحكام القضائية، ومن ذلك ما تضمنته الحكم رقم 90، والمؤيد من محكمة الاستئناف التجارية والتي نص في أسبابه (وبما أن الشركة المدعى عليها تحت التصفية وقد أقر وكيل المصفي بصحة المديونية بموجب وكالته التي تخوله حق الإقرار، فقد حكمت الدائرة بإلزام الشركة المدعى عليها تحت التصفية بدفع مبلغ المطالبة).⁶²

⁶¹ المستحدث في القضاء التجاري. معوض عبد التواب. منشأة المعارف. الإسكندرية. 1998. ص 462.

⁶² <https://sjp.moj.gov.sa/Filter/AhkamDetails/12687> حكم صادر من المحكمة التجارية

بالرياض. برقم 90 وتاريخ 2019. في موضوع أمين التصفية والمؤيد من محكمة الاستئناف التجارية.

المطلب الخامس: توجيه اليمين للشركات ذات الفروع المتعددة:

فهذه المسألة تأخذ حكم سابقاتها في المؤسسات ذات الفروع المتعددة، بل من باب أولى، بناءً على صلاحيات فروع الشركات للتعاقد وإجازة النظام إقامة الدعاوى على فروع الشركة المتعاقد معها كما تقدم، وبالتالي يمثل الشركة في أداء اليمين الممثل النظامي أمام القضاء من ذلك الفرع، ولا سيما إذا كان الحكم سيصدر على ذلك الفرع من الشركة، ومن ناحية أخرى فهو ما تقتضيه ضرورات العصر، فالشركات لها عشرات الفروع في الداخل والخارج، وتتعاقد بمئات العقود، والقول باللبجاء الى رئيس مجلس الإدارة في تعامل تم مع أحد الفروع بناءً على صلاحياته غير عملي أبداً.

المطلب السادس: أثر عدم أداء من يمثل الشركة لليمين:

فمتى توجهت اليمين للشركة ورفض ممثل الشركة أدائها، فالأصل تطبيق مواد نظام الإثبات وذلك في المادة الثامنة والتسعون والتي نصت على أنه " كل من وجهن اليه اليمين فحلفها حكم لصالحه، أما إذا نكل عنها دون أن يردها على خصمه حكم عليه بعد إنذاره، وكذلك من ردت عليه اليمين فنكل عنها". وكذلك المادة الخامسة بعد المئة والتي نصت على أنه " توجه المحكمة اليمين المتممة للمدعي إذا قدم دليلاً ناقصاً في الحقوق المالية، فإن حلف حُكم له، وإن نكل لم يعتد بدليله".

الختامة:

فاليمين هي من الادوات الجوهرية التي أقرها المنظم السعودي ونص عليها في نظام الاثبات، وهي تمثل انعكاساً للمبادئ الدينية والقانونية، وهو ما يسعى المنظم السعودي الى تحقيقه، ومن خلال ما أقره المنظم السعودي من مواد تتعلق بوسيلة مهمة من وسائل الاثبات وهي اليمين، فهو يسعى بذلك الى تحقيق العدالة وإنصاف الأطراف المتنازعة. كما أن التطبيق الصحيح من قبل القضاء السعودي للأنظمة والشروط التي وضعها المنظم السعودي سوف يعزز بذلك مبدأ الحياد تطبيق الإجراءات وأيضاً المساواة في إصدار الاحكام.

وما استنتج الباحث في هذا البحث هي كالتالي:

- 1- ان اليمين تقسم الى نوعين هما اليمين الحاسمة واليمين المتممة. وان اليمين لا يعتد بها الا أمام الدائرة القضائية التجارية المختصة والتي تنظر في القضية، أي أنه في حال قام الشخص بحلف اليمين في خارج المحكمة التجارية أو الدائرة التجارية المختصة فلا يعتد به.
- 2- واليمين إما ان تصدر من صاحب الحق وهو الذي يدعي بأن هذا الحق الذي يدعي به امام الدائرة القضائية التجارية له، ويصدر اليمين أيضاً من الوكيل الذي تم توكيله من قبل صاحب الحق بأن يأدي اليمين بـلـ منه، وكذلك يصدر اليمين من الولي أو الوصي فيما تصرفوا به بدلاً من الشخص الذي له الاحقية في التصرف.
- 3- في حال عدم أداء اليمين من قبل ممثل الشركة أو نكوله عن أداء اليمين، فإن المحكمة التجارية لها الاحقية في أن تحكم على الشركة بسبب عدم أداء من يمثلها اليمين.

4- في اليمين الحاسمة لا يحق لقاضي الموضوع الالتجاء اليه لان القاضي لا يملك التحكيم أو التنازل أو الصلح أو حتى التصرف في حقوق المتقاضين، بالتالي فإن اليمين الحاسمة تطلب فقط من قبل أطراف النزاع وأمام الدائرة القضائية التجارية.

5- واليمين الحاسمة تكون في أي مرحلة من مراحل الدعوى مالم يفصل في الدعوى بحكم نهائي من المحكمة التجارية. وفي حال أدى الخصم اليمين الحاسمة فلا يحق للطرف الآخر والذي طلب من خصمه حلف اليمين الحاسمة أن يعترض على هذا اليمين، إلا في حالة واحدة وهي أن يثبت بأن من أدى اليمين كاذب.

6- إذا تراجع من طلب من الخصم الآخر حلف اليمين الحاسمة، فهنا في حال قبل الخصم الآخر أداء اليمين فلا يمكن لطالب اليمين الحاسمة أن يتراجع، لكن في حال رفض الخصم الآخر أداء اليمين فتعتبر الدائرة القضائية التجارية بأن هذا نكول من الخصم الآخر وبالتالي تحكم بما لديها وتأخذ في الاعتبار هذا النكول في حكمها.

7- في حال رد اليمين الخصم الذي طلب منه أدائها، فهنا يطلب القاضي التجاري ممن طلب اليمين أن يؤديها وفي حال رفضه لطلب القاضي فإن دعواه تسقط أمام المحاكم التجارية.

8- إذا كان المستحقين لليمين الحاسمة أكثر من شخص فهنا تتعدد الايمان بتعدد الأشخاص، أما في حال تعدد الطلبات في نفس القضية فإما القضاء التجاري يأخذ بيمين واحدة لجميع الطلبات، أو أن يأخذ القضاء التجاري بيمين لكل طلب طالب به الخصم في دعواه.

9- طلب اليمين المتممة يصدر فقط في حالتين وهما إما أن الدائرة القضائية التجارية توجه اليمين لاي من أطراف النزاع وهذا هو الغالب في المحاكم التجارية السعودية، والحالة الثانية أن يصدر الطلب من قبل أحد طرفي النزاع ويكون هذا الطلب أمام الدائرة القضائية التجارية.

10- كذلك فإن المنظم السعودي قد حدد للقاضي سلطته في عدم رد اليمين على المدعى عليه،

أي أن المدعي في حال أدى اليمين فلا يمكن لأي من أطراف الدعوى أن يردّها أو أن يطلب

القاضي باليمين الحاسمة من قبل المدعى عليه.

11- في حال تعدد المدعين في اليمين المتممة فإن القاضي يوجه اليمين لكل شخص فيهم، فمن

أدى اليمين المتممة فإن القاضي التجاري يحكم له، ومن نكل فيهم فإن القاضي التجاري لا يأخذ

بما قدمه هذا المدعي من أدلة.

12- يجوز توجيه اليمين إلى مدراء فروع الشركات والمؤسسات والتي يكون فيها المدير لديه

الصلاحيّة المباشرة في التصرف نيابة عن المالك.

قائمة المراجع:

- Cambridge. (2018). *bankrupt*. Retrieved from <https://dictionary.cambridge.org/dictionary/english/bankrupt>
- البارودي أ.ع. (2012). *القانون التجاري*. الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية.
- البهوتي أ.م. ي. (1993). *دقائق أولي النهي لشرح المنتهى*. بيروت: عالم الكتب.
- التواب أ.م. ع. (1998). *المستحدث في القضاء التجاري*. الإسكندرية: منشأة المعارف.
- الجبر أ.م. (1996). *القانون التجاري السعودي*. الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية.
- الجراح أ.ع. أ. (2010). *قواعد الاثبات بغير الكتابة في المواد المدنية والتجارية*. دمشق: منشورات الحلبي الحقوقية.
- الجوزية أ.أ. (2002). *إعلام الموقعين عن رب العالمين*. الدمام: دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع.
- الحماد أ.ع. أ. (2016). *اليمين وأثرها في القضاء السعودي*. الرياض: دار النهضة العربية.
- الحميد أ.م. ع. (2015). *أحكام الاثبات في النظام القضائي السعودي*. جدة: مكتبة القانون.
- الدميري أ.م. م. (1405). *النجم والوهاج في شرح المنهاج*. جدة: دار المنهاج.
- الزحيلي أ.م. م. (2006). *الوجيز في أصول الفقه الإسلامي*. دمشق: دار الخير للطباعة والنشر والتوزيع.
- الزحيلي أ.و. (2007). *الوجيز في الفقه الإسلامي*. دمشق: دار الفكر.
- الزرقا أ.أ. (1989). *شرح القواعد الفقهية*. الجزء الأول. دمشق: دار القلم.
- السعودي أ.أ. (1992). *النظام الأساسي للحكم للمملكة العربية السعودية*. الرياض.
- السعودي أ.أ. (2018). *نظام الإفلاس السعودي*. الرياض: المملكة العربية السعودية.

- السعودي أ. (2018). نظام الإفلاس السعودي. الرياض: المملكة العربية السعودية.
- السعودي أ. (2022). لائحة تنظيم أعمال النظارة. الرياض: المملكة العربية السعودية.
- الشافعي أش. أ. (1987). أدب القضاء. بيروت: دار الكتب العلمية.
- الشربيني أم. أ. (2000). مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج. بيروت: دار الكتب العلمية.
- العليا أ. أ. (2017). المبادئ والقرارات الصادرة من المحكمة القضائية العليا الهيئة الدائمة والعامية بمجلس القضاء الأعلى والمحكمة العليا. الرياض: مركز البحوث.
- الغامدي أع. أ. (2016). القانون التجاري السعودي. جدة: مكتبة الشقيري.
- القليوبي أس. (2015). أحكام الإفلاس. القاهرة: دار النهضة العربية.
- الكريم أ. (n.d.). سورة المائدة. آية 89.
- المحلاوي أم. (1923). تسهيل الوصول إلى علم الأصول. مصر: مطبعة مصطفى الحلبي.
- المقدسي أم. أ. (1969). كتاب المغني لابن قدامة. القاهرة: مكتبة القاهرة.
- الهديب أع. أ. (1994). الشخصية الاعتبارية في الفقه والنظام. الرياض: المعهد العالي للقضاء بجامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية.
- الوزاني أس. أ. (1996). النوازل الجديدة الكبرى. المغرب: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.
- الوفاء أب. أ. (2003). تبصرة الأحكام في أصول الاقضية ومناهج الاحكام. الرياض: دار عالم الكتب.
- إلياس أبو عيد. (2009). المؤسسة التجارية. لبنان: منشورات الحلبي.
- إلياس ناصيف. (1900). موسوعة الكامل في القانون التجاري. لبنان: عويدات للنشر والطباعة.

- اليمن الحاسمة^{٥٢٨} (المحكمة التجارية بمدينة الدمام ٢٠٢١). Retrieved from <https://sjp.moj.gov.sa/Filter/AhkamDetails/19774>
- اليمن المتممة^{٥٤٨٠/٢/٢} (المحكمة التجارية بمدينة جدة ٢٠١٨). Retrieved from <https://sjp.moj.gov.sa/Filter/AhkamDetails/13363>
- اليمن للمباشرة^{٢٠٩٨} (المحكمة التجارية بالمنطقة الشرقية ٢٠١٨). Retrieved from <https://sjp.moj.gov.sa/Filter/AhkamDetails/18711>
- أمين التصفية^{٩٠} (المحكمة التجارية بالرياض ٢٠١٩). Retrieved from <https://sjp.moj.gov.sa/Filter/AhkamDetails/12687>
- أمين التفليسة^{٧٨٨٨} (المحكمة التجارية بمدينة الرياض ٢٠٢٠). Retrieved from <https://sjp.moj.gov.sa/Filter/AhkamDetails/22270>
- حيدر أع. (٢٠٠٣). *درر الأحكام شرح مجلة الأحكام*. بيروت: دار عالم الكتب.
- خليل أ. م. (٢٠٠٤). *أحكام الإفلاس التجاري*. الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية.
- صيغة اليمن القضائية^{١٤١} (المحكمة التجارية بمدينة الرياض ٢٠١٨). Retrieved from <https://sjp.moj.gov.sa/Filter/AhkamDetails/12595>
- طلبه أ. (١٩٩٨). *طرق وأدلة الاثبات*. الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية.
- مسلم أ. م. (٢٠٠٦). *صحيح مسلم (كتاب الاقضية)*. الرياض: دار طيبة للنشر والتوزيع.
- نشأت أ. (١٩٧٢). *رسالة الاثبات. الجزء الثاني*. القاهرة: دار الفكر العربي.